المحور السابع

الاعلام الالكتروني و الأمن الوطني

إعداد د.محمد اللحام

اولا: الإعلام ودوره الوطني ومؤسساته

تشكل وسائل الإعلام أحد أبرز وأهم المؤسسات الوطنية التي تسهم في بناء التربية الوطنية للمجتمع، وتتنوع الأطراف المشاركة في نقل الصورة الإعلامية لتحقيق غايات الإعلام الأردني، وتأتي وزارة الإعلام سابقا في مقدمتها أو المؤسسات التي تعمل في ظلها بعد إلغائها مثل دائرة المطبوعات والنشر، يضاف إليها الصحافةو مؤسسة الإذاعة والتلفزيون والمؤسسات الإعلامية الأخرى ذات العلاقة بالعملية الإعلامية ومنها مركز المعلومات الوطني الذي تم إنشاؤه عام 1993م لتوفير قاعدة معلومات وطنية، ووكالة الأنباء الأردنية "بترا".

يتمثل دور الإعلام في التربية الوطنية من خلال الوظائف التي تتميز بها وفي مقدمتها نقل الأخبار المختلفة، والتعبير عن الاتجاهات المختلفة في المجتمع سواء من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والأمر الأهم هو توجيه المنظومة القيمية للمجتمع بهدف تطوير الذات والحفاظ على شخصيته، وفي الجانب الآخر يمكن

للإعلام وخاصة الرسمي منها أن يساهم في تعزيز التماسك الاجتماعي لأبناء المجتمع والرد على الدعاية المضادة التي يحاول البعض بثها لزعزعة الآخرين .

وحتى تتمكن الدولة–أية دولة–من تحقيق الغاية من التربية الوطنية وإنجاح أهدافها ومراميها ورسالتها لتنشئة جيل واع، منتم لبلده، وموال لقيادته، لا بد لها من إعطاء مساحة كافية للحوار والإبداع، وقبول الآخر، وتعميق مفهوم حرية الرأي التي كفلها الدستور الأردني والميثاق الوطني الأردني، أضف إلى ذلك كله إنه في ظل العولمة الثقافية مع تطور وسائل التكنولوجيا الحديثة لقد أصبح المجتمع بحاجة إلى رؤى، واستراتيجيات جديدة تتلاءم والعصر والتقدم والتسارع في نقل المعلومات، واتساعها، بهدف تعزيز قدرات المواطنين– والشباب جزء منهم– على مواجهة التبادلات الثقافية والخارجية وخاصة السلبية منها، للحيلولة دون قدرتها على إيصال أو بث ما تريد لداخل الوطن بيسر وسهولة، إذ لا بد من إيجاد جيل متسلح بالعلم والثقافة والحرية لرد على تلك الصور السلبية. ولهذا أصبحنا بحاجة لإعلام قوي متمكن وشفاف، تقوم علاقته مع مواطنيه على الثقة المتبادلة، وبحاجة لإعلاميين ذات مستويات وقدرات إعلامية منافسة للخارج لديها قدرة على إقناع الشباب من خلال محاورتهم وفتح المجال لهم بمزيد من الرؤى والقناعات، والحوارات التي تهم الوطن ومؤسساته، وتحدياته لتعميق حب الوطن، والانتماء في نفسه على أسس صحيحة واضحة أساسها الحوار

والحريات، واحترام الرأي والرأي الآخر، وصولا به لشخصية قادة قيادة المستقبل والوطن نحو الأمام.

وقد شهد الإعلام الأردني في عهد جلالة الملك عبد الله الثاني تطورات هامة وجوهرية أساسها رفع مستوى الحرية الصحيفة، والإنجازات، والدعوة لإعلام وطني حر ومسؤول، مع دعوته المستمرة لإعلام فاعل يعبر عن مصالح الأردن والأردنيين، وتمثل ذلك بلقاءاته المستمرة معهم، بالاستماع إلى وجهات نظرهم، وتحديات مجتمعهم المشاركة بوضع الحلول لتلك التحديات المستقبلية.

إلا إن الإعلام الأردني ما زال يعاني من العديد من التحديات وفي مقدمتها نيل الثقة بين المواطن والمؤسسات الإعلامية، واحترام آراء المواطنين وعقولهم وتفكيرهم، وإشراكهم في توجيه الرسالة الإعلامية والمنافسة الإعلامية القوية مع مؤسسات عربية وأجنبية.

ثانيا :الجرائم الإلكترونية: خطورتها وتاثيرها على الأمن الوطني الاردني وطرق الوقاية منها:

لقد سهل التطور الحاصل في تكنولوجيا الحاسب الآلي، وظهور الشبكة العنكبوتية العالمية للانترنت، من سبل الحياة، كما ساهم في اختصار الوقت والجهد، لما قدمته هذه

الوسائل للبشرية من تسهيلات وخدمات وإيجابيات، إذ غيرت نمط حياة الشعوب فلعبت دورا في رقيها وتطورها، لكن في الوقت نفسه، كان لها جانبا سلبيا أثر على حياة الناس ومصالحهم تعداه لمصالح الدول أيضا تمثل بالإساءة لاستخدام البعض لهذه التكنولوجيا، من خلال تطويع الانترنت وغيره من الوسائل الالكترونية لارتكاب أنواع جديدة من الجرائم التي أطلق عليها الجرائم الإلكترونية والتي عادة ما تتم عبر معدات وأجهزة اليكترونية أو باستخدام شبكة الانترنت لارتكابها.

والجريمة الالكترونية تعتبر من الظواهر الحديثة، وذلك لارتباطها بتقنية تكنولوجيا المعلومات وتشمل في مضمونها جميع الاعتداءات والجرائم التي تقع في البيئة التقنية وعلى نظم المعالجة الآلية وبما تحويه هذه الأنظمة من معلومات بمختلف أنواعها، كما يتسع ليشمل جميع الابتكارات الالكترونية في مجال تكنولوجيا المعلومات، فضلا عن الجرائم التي تستخدم هذه النظم كوسيلة لارتكاب الجرائم، كما إن التطورات النوعية التي حققتها تكنولوجيا المعلومات أتاحت الفرصة لظهور أنواع جديدة ومستحدثة من الجرائم الالكترونية، والتي تحمل طابع هذه التقنية المعلوماتية، وتساير على الدوام مسار تقدمها، باعتمادها على الحاسب الآلي والشبكة المعلوماتية كأداة لارتكابها.

لا يوجد تعريف واحد لما يسمى بالجرائم الإلكترونية أو(الجرائم المعلوماتية)، وقد بذل المختصون والفقهاء في هذا المجال جهودا حثيثة لإيجاد تعريف جامع ومانع لكنهم لم يتوصلوا لذلك، فقد عرفها البعض بأنها "تشمل أية جريمة ضد المال مرتبطة باستخدام المعالجة الآلية للمعلوماتية" وعرفها الفقيه الألماني تاريمان بأنها: "كل أشكال السلوك غير المشروع أو الضار بالمجتمع الذي يرتكب باستخدام الحاسب الآلي"، وعرفت أيضا بأنها "كل فعل أو امتناع عمدي ينشأ عن الاستخدام غير المشروع لتقنية المعلومات ويهدف إلى الاعتداء على الأموال المادية أو المعنوية" وعرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على أنها "كل سلوك غير مشروع أو غير مصرح به يتعلق بالمعالجة الآلية للبيانات أو بنقلها". وتوسع مفهومها أكثر بحيث قصد بها "الجريمة التي يمكن ارتكابها بواسطة نظام حاسوبي أو شبكة معلوماتية، وتشمل جميع الجرائم التي يمكن ارتكابها في البيئة الالكترونية". وهناك من ربط هذا النوع من الجرائم بالانترنت للدلالة على الجرائم الناشئة عن استخدام الانترنت ويكن محلها المعلومات.

ويلاحظ من التعريفات السابقة المتقاربة في تعريفها والمختلفة في تعبيرها أن الفقه انقسم في تعريفه لها لقسمين الأول يضيق مفهوم الجريمة، والثاني يوسع مفهومها، فأصحاب الاتجاه الذي يضيق الجريمة الإلكترونية عرفها على أنها الجرائم التي تقع على النظام

الالكتروني أو الشبكة المعلوماتية أو هي نشاط غير مشروع موجه لنسخ أو تغيير أو حذف أو الوصول إلى المعلومات المخزنة داخل النظام الالكتروني أو تلك التي يتم تحويلها عن طريقه، وطبقا لهذا التعريف فإنه يضيق من مفهوم الجريمة الالكترونية بحيث حصرها فيما يقع على النظام الالكتروني أو داخله فقط. أما الاتجاه الذي يوسع من مفهوم الجريمة الإلكترونية (المعلوماتية) فقد عرفها بأنها "كل سلوك إجرامي يتم بمساعدة الحاسب الآلي، أو هي كل جريمة تتم في محيط الحاسبات الآلية". فهذا الاتجاه وسع من مفهوم الجريمة الإلكترونية حيث إن مجرد مشاركة الحاسب الآلي في النشاط الإجرامي يسبغ عليه وصف الجريمة الإلكترونية.

خصائص الجرائم الالكترونية ومميزاتها:

تتميز الجريمة الإلكترونية بخصائص تميزها عن الجريمة التقليدية

1- الجريمة الإلكترونية جريمة عابرة للحدود، حيث يمكن أن تقع جريمة من جاني في دولة ويكون المجني عليه في دولة أخرى.

2- يمكن حدوثها في زمن قصير، حيث يمكن تنفيذ الجريمة الالكترونية في أقل من ثانية.

3- تسبب خسائر اقتصادية باهضة في أغلبية الجرائم، سواء ما تعلق منها بسرقة المبالغ النقدية من بعض الحسابات، أو ما تعلق منها بسرقة البرامج والبيانات والمعلومات، وكشف المعلومات والأسرار.

4- إمكانية تعدد المجني عليهم، وكذلك مسرح الجريمة، حيث يمكن للفاعل أن يقوم باستهداف أكثر من شخص في أماكن متفرقة.

5- صعوبة إثباتها، بحيث لا تترك آثارا مادية تدل على مرتكب الجريمة إذ يقع عليها تغيير أو محو البيانات الموجودة بأنظمة الحاسبات الآلية أو إتلافها أو نسخها مما يلغي أي أثر كتابي أو مادي مرئيا أو ملموسا يمكن الاستعانة به لإثبات الجريمة.

6- ترتكب عبر شبكة الانترنت.

7- هادئة بطبيعتها، إذ لا تتطلب سوى لمسات خاطفة على لوحة المفاتيح.

كما تتميز هذه الجرائم بخطورتها الشديدة وحجم الأضرار الكبيرة التي تنشأ عنها، وتأتي أهمية دراسة جرائم الحاسوب الآلي لما لها من خطر إذ تتناول الإنسان في فكره وحياته الخاصة وكذلك مسها مؤسسات الدولة في اقتصادها وكذلك لما لها من مساس وتأثير على أمن البلاد القومي والسياسي والاقتصادي.

لقد أصبحت الحاجة ماسة للغاية في الأردن لمشروع قانون ينظم أمن المعلومات ويعمل على حمايتها، ويعود ذلك لظروف ودواع عديدة يأتي في مقدمتها التطور التكنولوجي المتسارع في وسائل الاتصالات، وما نجم عنه من اتساع في نطاق استخدام الشبكة المعلوماتية سواء في وسائل الاتصال الاجتماعي أو تطبيقات بعض الأجهزة الذكية ونتيجة كذلك لإساءة البعض عند استخدام هذه الوسائل وما نجم عنها من انتشار لظاهرة الجرائم الإلكترونية سواء من تلك التي تمس الوحدة الوطنية أو التي تمس الأشخاص مثل جريمة الابتزاز والجرائم الواقعة على الأموال مثل جرائم الاحتيال الإلكتروني، والحاجة لتجريم بعض الأفعال خاصة تلك التي تمس الأطفال كجرائم الاستغلال الجنسي. وهذا استوجب من الحكومة تقديم مقترح مشروع قانون ينظم ذلك وهو مشروع قانون معدل لقانون الجرائم الإلكترونية لسنة 2018 والعمل على إحالته لمجلس النواب لإقراره.

وقد غلظ مشروع القانون الجديد من العقوبات التي تتراوح بين الحبس وبين الغرامة في معظم مواده ومنها: "كل من دخل قصدا إلى موقع الكتروني لتغييره أو إلغائه أو إتلافه أو تعديل محتوياته أو إشغاله أو انتحال صفته أو انتحال شخصية مالكه" بحيث لا تقل عن ثلاثة شهور سجن ولا تزيد عن سنتين وغرامة لا تقل عن 500 دينار ولا تزيد عن 1000 دينار.

كما ترفع مسودة القانون عقوبة الحبس ليصبح حدها الأدنى ثلاثة شهور وحدها الأعلى لا يزيد عن سنة، وغرامة لا تقل عن 500 دينار ولا تزيد عن 1000 دينار لـ: "كل من دخل قصدا إلى الشبكة المعلوماتية أو نظام معلومات بأي وسيلة دون تصريح أو بما يخالف أو يجاوز التصريح".

كما ترفع مسودة القانون عقوبتي الحبس والغرامة لجرم الدخول إلى الشبكات بغرض "إلغاء أو حذف أو إضافة أو تدمير أو إفشاء أو إتلاف أو حجب أو تعديل أو تغيير أو نقل أو نسخ بيانات أو معلومات أو توقيف أو تعطيل عمل الشبكة المعلوماتية أو نظام معلومات الشبكة المعلوماتية".

كما عاقب القانون كل من دخل قصدا لمواقع اليكترونية للاطلاع على بيانات أو معلومات غير متاحة للجمهور تمس الأمن الوطني أو العلاقات الخارجية للمملكة أو السلامة العامة. بالحبس مدة لا تقل عن أربعة شهور. وجاءت المادة (11) لتقنين بعض التصرفات كالنقد أو غيره حيث عاقبت هذه المادة كل من قام بإرسال أو إعادة إرسال أو نشر بيانات أو معلومات عن طريق الشبكة المعلوماتية أو الموقع الإلكتروني أو نظام معلومات ينطوي على ذم أو قدح أو تحقير أي شخص بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة شهور وبغرامة لا تقل عن 100 دينار.

وأضاف مشروع القانون الجديد تعريف خطاب الكراهية وهو "كل قول أو فعل من شأنه إثارة الفتنة والنعرات الدينية أو الطائفية أو العرقية أو الإقليمية أو التمييز بين الأفراد والجماعات." كما عزز القانون وتضامن مع الحماية للفتيات والنساء والأطفال في الجرائم الالكترونية وخاصة المتعلقة بالمواد الإباحية والاستغلال الجنسي والابتزاز الالكتروني. بمعنى أنه جاء حافظا وحاميا للحياء العام للأفراد. ومنع الابتزاز لشخص لحمله على القيام بفعل أو الامتناع عنه، أو لخرق الحياة الخاصة للآخرين.

ويرى البعض أن مشروع القانون هذا جاء لحماية الحياة الشخصية للمواطنين والمسؤولين والشخصيات العامة من الاستهداف والإساءة أو المساهمة من الحد من اغتيال الشخصية، فما اعتبره آخرون أنه يشكل قيودا على الحريات الصحفية والحريات بشكل عام وخاصة المادة (11) منه إذ اعتبروها تكميما للأفواه، وتقليصا لحجم الحريات.

وتقوم وحدة الجرائم الالكترونية التابعة لمديرية الأمن العام بدور رقابي هام، في التصدي للشائعات، والفيديوهات المفبركة، واغتيال الشخصيات، حيث تعاملت هذه الوحدة خلال عام 2015 مع 48 قضية إلا إن انتشار الأجهزة الذكية والإفراط في استخدامها سبب في زيادة عدد القضايا، حيث يعد الأردن من أكثر دول العالم استخداما للفيسبوك بحسب دراسات صدرت

مؤخرا من جهات متخصصة، وبلغت الإحصائية التي تعاملت معها وحدة الجرائم الالكترونية وفقا لمديرها خلال عام 2018 إلى حوالي 6200 قضية، كما كشفت الدائرة عن تعامل مع عدد قليل من قضايا الابتزاز والاستغلال اللاأخلاقيين وخاصة الأطفال من قبل أصحاب النفوس المريضة.

ومن النصائح التي تقدمها هذه الوحدة لمستخدمي هذه التقنيات الحديثة من هاتف ذكي ومواقع للتواصل الاجتماعي وفيسبوك وغيرها، والتي تأمل بالالتزام بها وخاصة فئة الشباب ما يلي:

1- عدم نشر الصور الشخصية التي تحاكي الحياة اليومية.

2- عدم نشر صور جوازات السفر.

3- تجنب تبادل الصور الخاصة بالزوجين عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

4- الامتناع والحذر من فتح الكاميرا مع الأشخاص الغرباء، ومن بعض التطبيقات الذكية حيث هناك أحكاما وشروطا يجب الاطلاع عليها قبل تحميلها.

5- عدم الرضوخ للابتزاز وذلك بقيام الضحايا بدفع مبالغ مالية لمبتزهم، واللجوء للطرق القانونية.

6- ضرورة قيام الأهل بمراقبة أطفالهم خوفا من وقوعهم ضحية للابتزاز، وأن يكون ملاذهم هو الجهات الأمنية.

7- تحكيم أي مستخدم لأدوات التواصل الاجتماعي للعقل قبل قيامه بنشر أي فيديو أو أخبار يتم تداولها (مثل توزيع مخدرات، أو تنزيل بوستات وعبارات تتحدث عن تجارة المخدرات).

8- عدم استخدام كلمة محشش على سبيل النكتة في وسائل التواصل الاجتماعي لما لها من تأثير على المراهقين وحبهم لتلك الشخصية.

ثالثا: أهمية الإعلام الإلكتروني ودوره في مكافحة التطرف

يلعب الإعلام الإلكتروني في عالمنا المعاصر دورا كبيرا هاما ومؤثرا في حياة الجميع، وخاصة الشباب منهم والتي تعتبر من أكثر الفئات استهدافا لكثير من القضايا والتحديات ومن ظاهرة الإرهاب التي أصبحت ظاهرة عالمية لا تعرف حدودا ولا جنسية ولا دينا ولا عرقا، ولا يمكن لبلد من البلدان أن يكون بمنأى عنها، ويسعى القائمون على الظاهرة

الإرهابية لتنفيذ خططهم الإجرامية باستقطاب الشباب وتجنيدهم لصالحها من خلال استغلالهم لوسائل التكنولوجيا الحديثة، ومختلف وسائل التواصل الاجتماعي المتاحة للجميع للترويج لمعتقداتها تلك.

ونتيجة لتزايد دور الجماعات الإرهابية وتوسيع أهدافها ومكامن خطرها في الإقليم، وكذلك ما أصاب العالم من تطور تكنولوجي حديث من خلال الشبكة العنكبوتية بحيث أصبحت متاحة للجميع وبأقل التكاليف، فقد اتخذت الدولة الأردنية قيادة وحكومة على عاتقها ومسؤولياتها جملة من الخطوات للتصدي لذلك ومنها العمل على بناء استراتيجيات لمواجهة هذه الظاهرة، وكانت مديرية الأمن العام في مقدمة تلك المؤسسات من خلال تطبيق استراتيجيتها الأمنية بقيامها استحداث مركز متخصص تحت اسم مركز السلم المجتمعي كأحد مشاريعها ضمن خطتها الاستراتيجية لمكافحة التطرف والإرهاب، بحيث يعنى هذا المركز كوحدة متخصصة بالفكر تثقيفا وتدريبا.

وقد بذلت الدولة الأردنية العديد من الجهود في سبيل مكافحة التطرف ايدولوجيا سواء من خلال محاربة الفكر المتطرف بالفكر السليم، وتحصين المجتمع من خلال قيام وزارة الأوقاف بدورها الوعظي بمكافحة الفكر بالفكر، وكذلك العمل تعزيز مفاهيم الديمقراطية،

واحترام حقوق الإنسان وحرياته وتفعيل مشاركته السياسية للحفاظ على الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد، وتعزيز مفاهيم التنشئة السياسية من خلال المؤسسات التعليمية بارتقاء مناهجها وتغير لغة الخطاب وإيجاد أفكار إبداعية خلاقة.

أما فيما يتعلق بالجهود الأردنية المتعلقة بهذا الجانب والمتعلقة بالشبكة العنكبوتية فقد ركزت على توظيف التكنولوجيا الحديثة إيجابا وذلك بالعمل على مكافحة التجنيد الإلكتروني والتركيز التقني على مكافحة الفكر الذي تتبناه تلك الجماعات التكفيرية على المنابر والمواقع الإلكترونية بمتابعتها وملاحقتها من خلال الوحدة المتخصصة للحيلولة دون إيقاع الشباب بشباكها، وأفكارها. كما عملت على تعديل التشريعات المتعلقة بجرائم الإرهاب (وخاصة قانون منع الإرهاب وقانون غسيل الأموال) من خلال إقرار قانون منع الإرهاب رقم 55 لسنة 2006، والقانون المعدل لقانون منع الإرهاب رقم 18 لسنة 2014 وخاصة ما ورد بالمادة (3) منه فقرة (هـ) والمتعلقة بمكافحة التجنيد الإلكتروني.

تتنوع وسائل استقطاب الجماعات الإرهابية لمؤيديها، منها ما هو تقليدي ومنها ما هو إلكتروني باستغلال العالم الافتراضي (الانترنت) إذ أدت الثورة الراهنة في تقنية المعلومات لظهور العديد من وسائل الاتصالات والتواصل الاجتماعي (الهواتف الخلوية، الانترنت،

الرسائل الالكترونية، مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة) والتي تفرز كما هائلا من المعلومات والبيانات حيال قضايا المجتمع المختلفة أصبح بإمكانها من خلالها عكس تصوراتها ورؤاها، وربما تحريضاتها وعدم قبولها بالواقع.

تظهر أهمية استخدام هذه الجماعات للانترنت من خلال سعيها إلى تضخيم الصورة الذهنية لقوة وحجم تلك المنظمات، وبما يخدم الجانب الإعلامي والعسكري لها، بمعنى الترويج لها ولقوتها وأفكارها أمام الجميع ومنها الناشئة، وبالتالي إمكانية اصطيادهم.

كما تسعى هذه الجماعات والمنظمات إلى الاستفادة من الانترنت أو استثماره بالتنقيب عن المعلومات والحصول على التمويل والتبرعات وعملية تجنيد الأشخاص، وكذلك تحقيق الترابط التنظيمي عبر تبادل المعلومات والأفكار، والمقترحات، الميدانية حول كيفية إصابة الهدف واختراقه، وكيفية صنع المتفجرات والتخطيط والتنسيق للعمل الإرهابي وكذلك من تدمير مواقع الانترنت المضادة أو اختراق مؤسسات حيوية أو تعطيل الخدمات الحكومات الإلكترونية.

كما تساعد ميزة هذه التقنيات الحديثة هذه الجماعات الإرهابية لتنفيذ عملياتها وأهدافها وذلك ما يلي:

1- الوصول لأكبر عدد ممكن من الأشخاص وإيصال الأفكار والنشاطات.

2- الوصول إلى أشخاص خارج الدول وإيصال الأفكار والمعلومات لهم.

3- صعوبة معرفة هوية الشخص الحقيقي في حال اختفائها وكذلك صعوبة التتبع الالكتروني.

4- سهولة التواصل بين أعضاء التنظيم وأكثر أمنا وأقل تكلفة.

5- إمكانية رصد ردود الأفعال والانطباعات عن أي شيء وبشكل أوسع.

6- التعرف على أكثر المواقع والجهات المستهدفة قبل إجراء أي عملية عن طريق صفحات الجهة والعاملين فيها.

رابعا : دور وأهمية مواقع التواصل الاجتماعي في الامن الوطني والاجتماعي الاردني

تعرف مواقع التواصل الاجتماعي على أنها مجموعة من المواقع الإلكترونية الموجودة على شبكة الانترنت ، وهدفها الرئيس بناء تواصل بين مجموعة من الاشخاص في مختلف أنحاء العالم , واصبحت هذه المواقع وسيلة لحفظ المعلومات كمقاطع الفيديو والصور والوثائق والملفات الإلكترونية كما وفرت مواقع التواصل الاجتماعي هذه خدمات كثيرة لمستخدميها لم

تكن معروفة من قبل مثل :تخصيص مجموعة من الاصدقاء والحصول على الاخبار بشكل مباشر.

ومن مواقع التواصل الاجتماعية المشهورة فيس بوك الذي يعد أشهر مواقع التواصل الاجتماعي اذ يتجاوز عدد مستخدميه المليار شخص .ومنها أيضا تويتر الذي يعد ثاني أشهر موقع من مواقع التواصل الاجتماعي الذي انطلق عام 2006,ويمتاز بطابعه الرسمي ويستخدمه أغلب الشخصيات المشهورة في العالم كالسياسيين والفنانين والرياضيين ,وكل نص يكتب به يطلق عليه تغريدة

لم يعد الأمن الاجتماعي منفصلاً عن الأمن الوطني، فقد أضحى تماسك المجتمع، ومنع إثارة النزاعات الداخلية بين فئاته ومكوناته والحفاظ على هويته الثقافية، من أبرز مقومات الأمن الوطني للدول، وهو ما يطرح في أحد أبعاده العلاقة بين وسائل التواصل الاجتماعي وأمن المجتمع ذاته، لاسيما مع تزايد عدد سكان الدول العربية المستخدمين لمواقع التواصل الاجتماعي. فوفقاً لاحصائيات عالمية بلغ عدد مستخدمي فيسبوك في الدول العربية نحو 156 مليون مستخدم وفقاً لإحصاءات 2017، منهم ما يزيد عن 4 مليون مستخدم في الاردن.

تأتي أهمية دراسة وسائل التواصل الاجتماعي في المجتمع لتأثيرها على الامن المجتمعي والوطني ،اذ أصبحت تسهم وتسيطر بل وتغير من الرأي العام في الاردن لما لها من سيطرة على المواقف وانتشار خاصة بين الشباب الاكثر اقبالا على الشبكة العنكبوتية اذ تعد وسائل التواصل الاجتماعي فضاء مفتوحا بلا حدود يسمح للجميع بالتواصل مع بلدان وثقافات مختلفة لم يكن بالامكان الوصول لها من قبل.
يعتبر الفيس بوك الشبكة الاكثر شعبية في الاردن ,وان نسبة استخدام الأسر التي تستخدم الانترنت في منزلها حوالي 60 بالمائة اذ لعبت هذه الوسائل دورا كبيرا في التضليل حيث أنها تأخذ المعلومة على أنها مسلمة دون التحقق منها وبالتالي مساهمتها في تشوه ثقافي .

ويمكن الإشارة إلى إمكانية تأثير وسائل التواصل الاجتماعي سلبياً على أمن المجتمعات إلى الحد الذي قد يصل إلى انتشار العنف الداخلي، من خلال تهديد الانسجام الاجتماعي والثقافي، حيث يمكن عبر وسائل التواصل الاجتماعي نشر ثقافات وتوجهات وأفكار لا تنسجم مع قيم

المجتمع، وربما تعارضها كلية، خصوصاً بالنسبة لفئات الشباب وصغار السن الذين قد لا يملكون حصانة كافية ضد التأثر بهذه الأفكار، مما قد ينتج عنه اغترابهم عن المجتمع وتباعد المسافات بينهم وبينه إلى درجة قد تصل حد العداء أو القطيعة، بحكم قدرة مواقع التواصل الاجتماعي على إقامة عالم افتراضي بديل.

أدى انتشار استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وسهولة التواصل بين أفراد المجتمع إلى إتاحة بيئة خصبة لنشر وتبادل المعلومات بصورة غير مسبوقة إلا أن ذلك لم يخلو من المحاذير التي يزداد تأثيرها السلبي من خلال نشر الشائعات المغرضة التي تهدد الاستقرار والأمن المجتمعي وتحتاج إلى جهود ومتابعة مستمرة لرصد الشائعات وتحليلها ومعرفة مصدرها ومقاصدها وسرعة الرد عليها لتلافي تأثيراتها السلبية على الفرد وأمن المجتمع. واليوم أصبحت الشائعات مع وجود أدوات التواصل الاجتماعي وإمكانية وصول الخبر غير الصحيح لكل شخص في مكانه وموقعه وعمله، سلاحاً خطيراً ,وإن المشكلة لا تكمن في استخدام شبكات التواصل الاجتماعي ولكن في سهولة نشر الشائعات عبرها، وما يمكن أن ينتقل من سلبيات ومخاطر بواسطة هذه الشائعات عبر الشبكات الإلكترونية الامر الذي يدعونا جميعا للتكاتف للتصدي للشائعة وتحصين مواطنينا وابنائنا لمحاربة الشائعة والتأكد من المعلومة قبل نشرها حفاظا على أمننا الوطني الاردني ومكوناته جميعها

في ندوة عقدها مركز الرأي للدراسات بعنوان (الاعلام ومنصات التواصل الاجتماعي)بتاريخ 2017/11/28 دعا المنتدون لضرورة وضع ضوابط ومعايير لمواقع التواصل الاجتماعي .فقد بات كثيرا من الشباب ياخذون معلوماتهم من مواقع التواصل الاجتماعي خاصة الفيسبوك وتويتر دون الرجوع للصحف أو الخبر الأكيد اذ أن السيطرة على المعلومة أصبحت معدومة . حيث أشار أحدهم أننا اليوم لدينا امام أنتشار واسع لمواقع التواصل الاجتماعي أو ما يسمى «الإعلام الاجتماعي» والذي أصبح أكثر قدرة في التأثير على المجتمعات، مضيفاً أنه في بعض الدول كان وما زال له أثر سياسي كما في مصر.ويجب علينا جميعا التعامل مع كل جديد ومعاصر والاستفادة منه مع الاخذ بمحاذيره وضوابطه فجيل الثمانينات يختلف عن جيل الخمسينات، واليوم هناك جيل الألفين الذين لهم مزاياهم الخاصة التي يختلفون بها عن الأجيال التي سبقتهم. الا أن المشكلة تكمن في أن كلاً من الإعلام الرسمي والحكومة لا يستطيعون الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي، و قد تمت المطالبة بوجوب احترام عقلية المواطن وأن نفهم ان الشخص الموجود على مواقع التواصل اليوم لديه القدرة على تحليل أي قضية بالشأن العام وبأفضل النتائج من دون ان يكون دارساً للصحافة أو السياسة.

وفي مداخلة لأحد الاعلاميين تمت الاشارة الى إن الإعلام الاجتماعي هو حديث الساعة الآن،حيث خلقت مواقع التواصل الاجتماعي مساحات واسعة من حرية الرأي والتعبير، لافتاً إلى أن معظمها وللأسف حريات غير مسؤولة وغير منضبطة، مؤكداً أنه ليس هناك ضوابط ومعايير لمواقع التواصل الاجتماعي أو ما يسمى بـ»الإعلام الاجتماعي».ورأى أن الإعلام المحترف أو (المهني) أصبح يتراجع لصالح الإعلام الاجتماعي في المواقع الإلكترونية، كون الإعلام المحترف يتوخى مزيداً من الدقة والموضوعية والاحترافية، وبالمقابل فإن ما يسمى بـ" المواطن الصحفي" يتسم بسرعة الوصول وإيصال المعلومة.

ويرى كثير من المختصين ان مجتمعنا مجتمعا شابا ,وان تاثير الاعلام الاجتماعي اصبح واضحا في ميدان الشباب وعليه فمن المهم ان يكون التركيز على هذا الاعلام بحيث يكون اعلاما هادفا ومسؤولا وليس اعلام اعتداء واغتيال شخصيات وخوض في حريات الآخرين وخصوصياتهم وضرورة وضع ضوابط له ,والعمل على توجية استغلال طاقات الشباب في هذا الاعلام والتوسع فيه ولكن بطريقة مغايره بحيث يتم توجيهها لمكافحة التطرف والارهاب .

لقد اضحت الاشاعات وترويجها على مواقع التواصل الاجتماعي واسعة الانتشار ومتسارعة مما يتطلب من الجميع الانتباه لجملة من الملاحظات لابد من الاخذ بها لفهم هذه الظاهرة وكيفية التعامل معها لما لها من خطرا على الامن المجتمعي والوطني ومنها:

-ضرورة التنبه لخطر الاشاعة على الرغم من قدمها لانها حربا نفسية مدمرة للفرد والمجتمع والمؤسسات لما لها من آثار كالفتنة والشرذمة واغتيال للابرياء ومن شخصيات وطنية وخاصة العامة منها

-حاجة الاشاعة لدرجة من الوعي لعدم تصديقها والتثبت منها , لان مصدر الاشاعة من خاوو الفكر

-عدم تداول الاحاديث غير الموثوقة او بث الرسائل المفبركة وغير الصحيحة الا بعد التحقق منها ,حتى أن بترها بعد كشف زيفها أو كذبها يعد واجبا وطنيا

-ضرورة تكاتف المجتمع للتعاون في الوقاية من هذه الآفة من خلال التثبت من حقيقتها والتحليل الموضوعي والمنطقي لها لعدم قبولها والاستفادة من المنابر الدينية والشبابية

والتعليمية للتوعية منها وخطرها ، يضاف لذلك كله الاخذ بتطبيق القانون الرادع ضد مروجي تلك الاشاعات والعمل على صياغة استراتيجية وطنية لدرء خطرها .

-عدم الترويج للاشاعة والادعاءات الباطلة الملفقة ,لانها عدو للوطن وفيها اساءة له ولكل مكوناته ومؤسساته ولو كانت من غير قصد ,فالمواطنة تقتضي منا الايجابية لا السلبية , لان الأوطان لا تبنى بالتشكيك وجلد الذات، ولا بالنيل من الإنجازات وإنكارها، بل بالعزم والإرادة والعمل الجاد.

هذا وقد نشر جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين حفظه الله مقالا بعنوان :"منصات التواصل أم التناحر الاجتماعي " بتاريخ 2018/10/30عالج فيه مواطن الخلل عند استخدام منصات التواصل الاجتماعي ودورها والخطر المترتب على سوء استخدامها على الوطن ومكوناته وتقدمه ,داعيا مستخدميها ليكونوا على قدر المسؤولية في تفاعلهم مع احداث الوطن وداعيا في الوقت ذاته الحكومة لتوفير معلومات دقيقة للمواطن دون تباطؤ ,مؤكدا على أن تطوير التتشريعات الوطنية اصبحت حاجة ملحة اليوم بما يؤكد على صون وحماية حرية التعبير والحفاظ على خصوصية المواطنين ,والقضاء على الإشاعات والأخبار المضللة، ومنع التحريض على الكراهية ، موجها الجميع للتمحيص في المعلومات التي ينقلوها بأن نفكر فيما نقرأ وما نصدق، ونتمعَّن فيما نشارك مع الآخرين. فلا بد من تحكيم المنطق والعقل في تقييم الأخبار والمعلومات . وهذا نصه:

بقلم: عبدالله الثاني بن الحسين

"أردت عبر هذا المقال أن أخاطب جميع أبناء وبنات الأردن الغالي، لأشجع النقاش البناء حول أولوياتنا وقضايانا الوطنية المهمة؛ وهي كثيرة ومتنوعة، وقد سلطت الضوء على عدد منها خلال لقاءاتي المختلفة، ومؤخرا في خطاب العرش، ومنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وسأحرص على الاستمرار في الإضاءة على هذه القضايا الوطنية المهمة، عبر مختلف المنابر والأساليب في القادم من الأيام. ولكنني ارتأيت، في هذا المقال، أن أركز الجهد على مسألة جوهرية، وهي بعض الظواهر الاجتماعية المقلقة على منصات التواصل الاجتماعي.
قد يكون عصرنا هذا شاهدا على أكبر تغيير في تاريخ الإعلام والتواصل، وفي أنماط استهلاك المعلومات، وإنتاجها ونشرها والتفاعل معها. فأنا واثق أن معظمكم يقرأ هذا المقال من على

شاشة المحمول. وعند انتهائكم، سيطرح بعضكم آراءه وأفكاره عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وأتطلع لقراءتها.

اليوم، توفر تلك المنصات الإلكترونية، كفيسبوك وتويتر وغيرها، لنا جميعا صوتا مسموعا وفرصا غير مسبوقة للتواصل، لنعرب عمّا يجول في خاطرنا ونتبادل الآراء، لنلتف حول القضايا المحورية والإنسانية، ونسلط الضوء على القضايا المصيرية ونناقشها؛ بل ونبني عليها، إن كان الحوار بناء.

وتلك التقنيات والأدوات باتت في غاية الأهمية لنا جميعا، بل ولي أيضا، فمن خلالها أسمع أفكار المواطنين وآرائهم دون فلترة للمعلومات أو الآراء أو حواجز أو قيود، قدر الاستطاعة.

وقد تمضي العصور وتتغير وتتبدل الأدوات من حولنا وبين أيدينا، لكن يبقى في داخل كل أردني وأردنية قيم مثلى تجسد أعلى معاني الأخوة والتضامن والتكافل. ذلك ما يميزنا، وهو المرساة التي تبقينا ثابتين في وجه العواصف التي تضربنا.

وما من منصف ينكر ثبات الأردن في وجه الصعاب والمحن. وما من قوة أو فتنة أو أجندة قادرة أن تثني الأردنيين عن الالتفاف حول الوطن مع أول علامة تهديد قد تمس أمنه ووحدته. وإن تلك القيم الراسخة التي ورثناها جميعا ونحرص على غرسها في أبنائنا، إنما هي الدرع الواقي الذي نحرص عليه ونفاخر بهيبته وصلابته.

إلا أنني بدأت أرى مؤخرا على منصات التواصل الاجتماعي، محاولات لخلخلة ثبات هذه المرساة، وهو ما دفعني لمخاطبتكم اليوم. فحين نتصفح منصات التواصل الاجتماعي نصطدم أحيانا بكمٍّ هائل من العدوانية، والتجريح، والكراهية، حتى تكاد تصبح هذه المنصات مكانا للذم والقدح، تعج بالتعليقات الجارحة والمعلومات المضللة، والتي تكاد أحياناً تخلو من الحياء أو لباقة التخاطب والكتابة، دون مسؤولية أخلاقية أو اجتماعية أو الالتزام بالقوانين التي وجدت لردع ومحاسبة كل مسيء.

وما شهدناه مؤخرا في حادثة البحر الميت، التي آلمتنا جميعا، وما تبعه من تعليقات البعض يؤكد هذا التأرجح، ويذكرنا بأن استخدام منصات التواصل الاجتماعي يملي علينا أن نكون

على قدر المسؤولية في تفاعلنا مع أحداث يشهدها الوطن. وأجد نفسي هنا مضطراً للوقوف عند بعض أشكال هذا التفاعل؛ إذ يجب أن نفرق بين آراء انتقدت الأداء وطالبت بتحديد المسؤوليات، وهذا نابع من الحرص وهو مطلوب، وبين قلة ممن أساؤوا بالشماتة والسخرية، بحق أبنائنا وبناتنا الذين فقدناهم، ما يضعنا أمام العديد من التساؤلات حول أساس علاقتهم بالمجتمع، والأهداف من وراء هذه السلبية التي أفقدتهم وللأسف، إنسانيتهم. ولا بد أن نتساءل عمّن يقف وراء هذه الآراء البعيدة عن قيم مجتمعنا.

إن التعامل مع حادثة البحر الميت المؤلمة يتطلب الوقوف على أوجه الخلل والتقصير، ومحاسبة كل من تثبت مسؤوليته، واستخلاص الدروس، حتى نتجنب مثل هذه الحوادث المؤلمة مستقبلا، ويستدعي أيضا نظرة فاحصة وشاملة لحجم وطبيعة التفاعل على منصات التواصل الاجتماعي.

ولا يخفى على أي متابع للنقاشات الرائجة على الإنترنت، أن الإشاعات والأخبار الملفقة هي الوقود الذي يغذي به أصحاب الأجندات متابعيهم لاستقطاب الرأي العام أو تصفية حسابات شخصية وسياسية.

وقد جاء التحذير من الإشاعات ومن يروج لها في قول الله عز وجل في الآية السادسة من سورة الحجرات:

يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن
تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ ٦

وبين الأكاذيب والشعارات الفارغة والبطولات الزائفة، تنتشر في كثير من الأحيان، السلبية والشعور بالإحباط. ويبقى القارئ حائرا بين الحقيقة والإشاعة. ويخيم على المجتمع جو من الريبة والإرباك والتشاؤم، بسبب إشاعات مصدر مصداقيتها الوحيد هو سرعة انتشارها،حتى بات العالم الافتراضي لا يعكس الصورة الحقيقية لقيمنا الأصيلة ومجتمعنا ولواقعنا الذي نعيش فيه كل يوم.

فالإشاعة باستطاعتها الدوران حول العالم قبل أن ترفع الحقيقة رأسها. وهذا ما دعمته دراسة لمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا مفادها أن الأخبار الملفقة على منصة تويتر مثلا لديها فرصة انتشار تتجاوز 70% مقارنة بالحقيقة.

ويحضرني هنا موجة الإشاعات والأكاذيب التي انتشرت في فترة إجازتي المعتادة. لا بل حتى وبعد عودتي واستئناف برامجي المحلية، ظل السؤال قائما: أين الملك؟! ليستمر البعض بالتشكيك في وجودي حتى وأنا أمامهم.هل أصبح وهم الشاشات أقوى من الواقع عند البعض؟

للأسف، حاول البعض في الآونة الأخيرة نشر الإشاعات التي تستهدف معنويات الأردنيين وتماسكهم، وحين يواجَهون بأن اتهاماتهم خالية من الصحة، يلجؤون إلى مقولة أن لا دخان دون نار. وأؤكد بأن من يكن للأردن نوايا سيئة سيشعل فتيل الأزمات من لا شيء، ويفتعل الحرائق إن استدعى الأمر.

وسأجد نفسي مضطرا بين الفينة والأخرى للحديث في هذا الشأن، وعلينا جميعا أن لا نتوانى عن مواجهة من يختبؤون وراء شاشاتهم وأكاذيبهم، بالحقيقة. وبإمكان كل من يتعرض للإساءة أن يلجأ للقضاء لينصفه، فنحن دولة قانون ومؤسسات.

وأؤكد أن كل من يسيء إلى أردني – سواء من عائلتي الأردنية الكبيرة أو الصغيرة – فهو يسيء لي شخصيا.

وحتى نضع ظاهرة التضليل في سياقها الصحيح، يجب أن نتذكر أنها كمشكلة ليست حكرا علينا في الأردن فقط، بل ظاهرة وتحد عالمي،فقد ظهرت قوة تأثير الأخبار المزيفة والمضللة على أحداث مفصلية في العامين الماضيين،في أوروبا والولايات المتحدة.

ومن هذا المنطلق نرى الكثير من الدول تتجه لوضع تشريعات لضبط انتشار الأخبار المزيفة والمضللة.

وعليه، فقد أصبحت الحاجة ملحة اليوم لتطوير تشريعاتنا الوطنية،بما يؤكدعلى صون وحماية حرية التعبير،ويحفظ حق المواطنين في الخصوصية، والقضاء على الإشاعات والأخبار المضللة، ومنع التحريض على الكراهية، خاصةوأن عددا من مديري أكبر منصات التواصل الاجتماعي أنفسهم أقروا بأن منصاتهم يمكن استغلالها لأغراض سلبية وتخريبية.

وفي ظل هذه التطورات الملحة والتي تستوجب المعالجة،لا بد من مراعاة التوازن بين صيانة حرية التعبير، وهو الحق الذي نحرص عليه دائما، وبين حقوق وأولويات في غاية الأهمية لاستقرار وعافية مجتمعنا، وهذا من شأنه المساهمة بشكل إيجابي في إثراء النقاش العام الضروري للتعامل مع ظاهرة الاستخدام غير الراشد والسلبي، في كثير من الأحيان، لوسائل التواصل الاجتماعي.

ولا شك في أن لشركات منصات التواصل الاجتماعي دورافي التصدي لظاهرة الاستخدام السلبي للمنصات الإلكترونية عبر التطوير التقني المستمر والمراجعة الدورية للضوابط الأخلاقية والقانونية. كما أن عصر الانفتاح يحتم على الحكومات العمل بشفافية، وتوفير معلومات دقيقة للمواطن دون تباطؤ. وآمل أن تكون حكومتنا الحالية عند حسن ظننا، وأن ترتقي لتوقعات شعبنا في هذا الخصوص، دون أن نغفل هنا مسؤولية منابر الإعلام والإعلاميين، كأحد أهم روافع نظم تدفق المعلومات والتواصل، إذ يجب عليهم رفع معاييرهم المهنية والالتزام بالمسؤوليات الأخلاقية التي تقع على عاتقهم.

لكن الأهم، هو مسؤوليتنا كأفراد ومجتمعات بأن لا نرتضي لأنفسنا أن نكون متلقين فقط، بل أن نفكر فيما نقرأ وما نصدق، ونتمعَّن فيما نشارك مع الآخرين. لا بد من تحكيم المنطق والعقل في تقييم الأخبار والمعلومات.

ولنسأل أنفسنا: إلى ماذا سيؤول حالنا إن لم نكن مسؤولين وحذرين في تفاعلنا على المنصات الإلكترونية؟ ما هو مستقبل مجتمعنا إن نبذنا العقلانية والمنطق، وآثرنا الإشاعة

على الحقيقة؟ إن كان حديثنا مبنيا على الأكاذيب والإشاعات؟ إن أصبح اغتيال الشخصيات أمراً مقبولاً واعتيادياً؟ تخيلوا إن سيطر الخوف على المسؤولين فأقعدهم عن اتخاذ قرارات تصب في مصلحة الوطن والمواطن، أو دفعهم للتسرع في اتخاذ قرارات ارتجالية؟ إن لم يكن في متناول المواطنين حقائق ومعلومات موثوقة، كيف لهم أن يتخذوا قرارات مدروسة، ويشاركوا في حوار وطني مسؤول حول المواضيع المفصلية؟

نعم، لم يصل الأردن بعد إلى المكانة التي نطمح لها، ولا الموقع الذي يتطلع إليه الأردنيون ويستحقونه، فما تزال أمامنا تحديات كثيرة. لهذا أولويتنا الأولى هي التطوير والإصلاح. لكن، لا بد من التذكير بأن الأوطان لا تبنى بالتشكيك وجلد الذات، ولا بالنيل من الإنجازات وإنكارها، بل بالعزم والإرادة والعمل الجاد،والانخراط الإيجابي والمشاركة البناء في القضايا الوطنية.

وها نحن نقف بفخر على أعتاب مئوية تأسيس الدولة الأردنية، والعالم من حولنا يتطور بسرعة غير مسبوقة. فلنضع المستقبل نصب أعيننا ونمضي نحوه بثبات وقوة وإيجابية، كي لا يفوتنا الركب. لنسخِّر أدوات العصر لصالحنا ونثريها بصبغة أردنية، تعكس هويتنا والقيم والأخلاق التي أنارت مسيرة هذا الوطن على مر مائة عام"